EP

UNEP/EA.5/17

Distr.: Limited
27 January 2022

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلطة)، 22-26 شباط/فبراير 2021
و28 شباط/فبراير-2 آذار/مارس 2022*

مشروع قرار بشأن تعزيز الاقتصاد الدائري**

نص مقدم من مجموعة الدول الأفريقية

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

الفقرة 1 من الديباجة – *إذ* تشير إلى القرار 1/4 الصادر عن الجمعية العامة بشأن *إيجاد مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين*، الذي يقر بأن تحقيق اقتصاد أكثر اتباعاً لنُهُج التدوير حيث تصمَّم المنتجات والمواد على نحو يمكِّن من إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها أو استردادها وبالتالي الاحتفاظ بها في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، مع الموارد التي أُنتجت منها، كما يمكِّن من تجنب إنتاج النفايات، وخاصة النفايات الخطرة، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن، ومنع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخفيضها، هو أمر يمكن أن يسهم بشكل كبير في الاستهلاك والإنتاج المستدامين[(1)]،

الفقرة 2 من الديباجة– *إذ تقر* بأن تضمين المبادئ والأهداف الدائرية عبر الصناعات وأولويات الحكومات سيكون أمراً حاسماً في التوصل إلى تعهدات تحقيق حالة "الصفر الصافي"، وأن تغيير الطريقة التي نصنع بها المنتجات ونستخدمها يمكن أن يسهم في معالجة 45 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، مما يسهم إسهاماً حاسماً في التخفيف من حدة أزمة المناخ الوشيكة،

الفقرة 3 من الديباجة – *إذ تشدد* على النتائج التي توصلت إليها منصة تسريع الاقتصاد الدائري الواردة في *تقرير فجوة النهج الدائري: عام 2020* بأن فجوة النهج الدائري العالمية آخذة في الاتساع، وهو ما يتفاقم بسبب

* وفقاً للمقررين اللذين اتخذهما مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعه المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 مكتبا جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في اجتماعهما المشترك المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، رُفِعت الدورة الخامسة لجمعية البيئة في 23 شباط/فبراير 2021 ومن المتوقع أن تُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** لم تخضع هذه الوثيقة لتحرير رسمي.

(1) ttps://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/28517/English.pdf?sequence=3&isAllowed=y.

الاتجاهات المتأصلة في تقليد الاقتصاد الخطي الذي يتسم بارتفاع معدلات الاستخراج، والتراكم المستمر للمخزون، بالإضافة إلى انخفاض مستويات معالجة نهاية الاستخدام وإعادة تدويرها[2]،

الفقرة 4 من الديباجة- *إذ ترحب* بتحليل الفريق الدولي المعني بالموارد في تقريره *''توقعات الموارد العالمية للعام 2019: الموارد الطبيعية من أجل المستقبل الذي نصبو إليه''* ، بأن اعتبارات السياسات العامة للاقتصاد الدائري تشمل إنشاء بنية تحتية فعالة لإدارة النفايات وإعادة تدويرها، وتحفيز دورات حياة المنتج الممتدة والتصميم الذكي للمنتجات، وضمان خلو الأنظمة الحالية من أي عوائق امام تطوير أو تبني عمليات الاحتفاظ بالقيمة[3]،

الفقرة 5 من الديباجة- *إذ تسلم* بأن المبادلات الدولية والخبرات المشتركة وتنمية القدرات والتعاون يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على اجتياز العقبات المشتركة، وأن التعاون يمكن أن يساعد في التعويض عن الأعباء والمسؤوليات والقدرات غير المتكافئة،

الفقرة 6 من الديباجة- *إذ تسلم كذلك* بوجود تكنولوجيات لتحسين إدارة الموارد الطبيعية في جميع القطاعات والبلدان، ونماذج للأعمال التجارية وأفضل الممارسات التي تشمل الاقتصاد الدائري وتحقيق قفزة نوعية في التكنولوجيات، التي تحقق وفورات هائلة في الموارد والاقتصاد، مع مواصلة دفع عجلة التنمية،

الفقرة 7 من الديباجة- *إذ تشدد* على ضرورة توفير موارد مالية كبيرة لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري عن طريق إحداث تغيير هيكلي في الإنتاج والاستهلاك إلى جانب التغيير التكنولوجي لتعزيز الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال، و

الفقرة 8 من الديباجة- *إذ تسلم* بأن العمل المضطلع به في إطار الاتفاقات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة يتعلق بإدارة النفايات والمواد الكيميائية ومراقبتها.

الفقرة 9 من الديباجة- *إذ تسلم* بأن الاقتصاد الدائري يتيح فرصة للعالم للانتقال إلى ممارسات استهلاك وإنتاج أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأقل كثافة في استخدام الموارد، وتكنولوجيات وهياكل أساسية أكثر استنارة وسليمة بيئياً، وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايدين باستمرار.

1- الفقرة 1 من المنطوق- *تدعو* الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية وإقليمية للاقتصاد الدائري وإدماج الاقتصاد الدائري في خطط التنمية الوطنية للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- الفقرة 2 من المنطوق- *تؤكد* الحاجة إلى إقامة وتعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية والمنظمات الحكومية الدولية والأطراف الأخرى ذات الصلة من أجل تشجيع وتعزيز الاستثمارات في حلول الاقتصاد الدائري.

3- الفقرة 3 من المنطوق- *تدعو* الدول الأعضاء إلى تعزيز الآليات المؤسسية والتنسيقية المحلية والوطنية والإقليمية لدعم التحول الاقتصادي الدائري، بما في ذلك السياسات القوية والأطر القانونية والتنظيمية.

4- الفقرة 4 من المنطوق- *تشجع* المجتمع الدولي والشركاء على تعزيز حلول مبتكرة لتحقيق اقتصاد دائري، وذلك بتيسير وتعزيز أمور منها التعليم والبحث والتطوير وتنمية القدرات والشراكات الخاصة والعامة.

5- الفقرة 5 من المنطوق- *تشجع* الدول الأعضاء على تعزيز إدارة المعرفة بشأن الاقتصاد الدائري، وتطوير آليات اتصال قوية، ومنصات لإذكاء الوعي، وتعزيز تبادل المعلومات داخل البلدان والمناطق وعبرها.

(2) https://pacecircular.org/sites/default/files/2020-01/Circularity%20Gap%20Report%202020.pdf.

(3) https://www.resourcepanel.org/reports/global-resources-outlook.

6- الفقرة 6 من المنطوق- *تشجع كذلك* الدول الأعضاء على دعم الحصول على الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة، بما في ذلك التمويل الأخضر من المصادر الخاصة والعامة، وتطوير التكنولوجيا، ونشرها، ونقلها من أجل استيعاب الاقتصاد الدائري، ولا سيما من جانب المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما إلى البلدان الأفريقية.

7- الفقرة 7 من المنطوق- *تحث* الدول الأعضاء على إحداث تحول في الأسواق من أجل استيعاب الاقتصاد الدائري بما في ذلك المنتجات التي تشجع على إعادة الاستخدام المباشر، والإصلاح، والتجديد وإعادة التصنيع، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك مثلاً من خلال المشتريات العامة المستدامة.

8- الفقرة 8 من المنطوق- *تطلب* إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ييسر، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية والمجتمع الدولي، التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات البحث وبناء القدرات وإدارة المعارف وتبادل أفضل الممارسات من أجل تعزيز الحلول المبتكرة للانتقال العالمي إلى اقتصاد دائري.

9- الفقرة 9 من المنطوق- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.